em:althawrah99@yahoo.com Fax:323505
الاثنين 9 جمادى الثانية 1433هـ 30 ابريل 2012م العدد (17331)
Mon. 30 Apr . 2012 الثورة

كيف نتعامل مع انتشار السلاح والمتشددين؟

ناجي عبدالله الحرازي

.. شكرا لمحافظ مارب الجديد الشيخ سلطان العراده ، وهو من أبناء مارب ، المحافظة الصامدة التي ما زالت تنشد الإنتقال من كونها ومنذ عقود منطقة «نائية» تعاني من قصور العملية التنموية والخدمات الأساسية إلى محافظة تتوفر فيها أبسط مقومات التنمية.

المحافظ الشيخ المخلص لأهله وبلاده اعترض على عزم وزارة الدفاع اليمنية توجيه ضربات جوية لعدد من معاقل ومنازل رجال القبائل متهمين بتفجير أنبوب النفط وضرب أبراج الكهرباء

فالشيخ العرادة الذي يدرك جيدا ظروف المنطقة وطبيعة أهلها يعي جيدا « أن خيار الضربات الجوية أمر غير مقبول خاصة في هذا التوقيت «، لأن اللجوء للقوة سيجر على السلطات المحلية والجهات الرسمية بشكل عام تداعيات كبيرة من الفوضى ويوسيع دائرة التخريب والمخربين مما يعني فتح جبهة من المشاكل سيكون حلها متعذرا على المدى القصير .

ومثلما فعل الشيخ العرادة لابد أن يتأمل الأخوه محافظو المحافظات التي تشكو من فوضى السلاح والمسلحين وما يقال عن جماعات لها علاقة بتنظيم القاعدة ، أفضل الخيارات الممكنة للتعامل مع هذه المشكلة ، بدلا من اللجوء فقط إلى المواجهة العسكرية والقوة ، وبالتالي تعقيد المشاكل وزيادة الطين بلة

وبدون الدخول في تفاصيل المشاكل الأمنية تحديدا والتي نعاني منها منذ عقود ، من الواضح أن هناك مشكلة في تعامل حكومة الوفاق (الإنقاذ) والرئيس عبدربه منصور هادي مع مشكلة المسلحين أو من يصفهم البعض بالإرهابيين أعضاء تنظيم القاعدة أو المتحالفين معه أو من ينهجوا مسلكه ..

وبدلا من الإنشغال بمعركة التنمية وحل مشاكل الشباب الذين جرفهم تيار «ربيع العرب» على أمل أن يحدث التغيير الحلم ، يبدو أننا سنغرق في معركة أخرى عنوانها «الحرب على القاعدة» ، دون أن نلملم بعد جراح الأزمة وقبلها جراح حرب الحوثيين وقبلها جراح حرب الدفاع عن الوحدة التي أدت إلى ما يسمى بالحراك الجنوبي ودعوات الإنفصال المقيتة.

وإذا تأملنا ما جاء في تصريحات صحافية أخيرة أدلى بها القاضي حمود الهتار فإن مشكلة الجماعات المتشددة (المتطرفة)، وإن كان لها علاقة بأوضاعنا الإجتماعية والإقتصادية وحتى الإدارة الا أنها بالأساس فكرية ولابد من معالجتها بالفكر أولا ،لأن المشكلات الفكرية – كما تعلمنا – لا تحل عن طريق القوة بل إن اللجوء إلى منطق القوة يعقدها ويجعلها صعبة الحل .

القاضي الهتار ، وهو صاحب تجربة وخبرة عملية عندما كان الحوار أولا من مبادئ سياسة الجمهورية اليمنية في تعاملها أو مكافحتها لما يسمى بالإرهاب ، مايزال يعتقد أن الحوار هو السبيل الأمثل لتغيير الأفكار والقناعات والسلوك وتصحيح المفاهيم والتقريب بين وجهات النظر . ويرى أيضا أنه لابد من التفريق بين الجماعات التي تضم متشددين فكريين وتلك التي يمكن وصفها بالجماعات أوالتنظيمات الإرهابية

وأن هذه الأخيرة ينبغي أن يتم التعامل معها على خطين متوازيين:

الأول يتضمن الحوار الفكري لاقتلاع الجذور الفكرية للتطرف ، والثاني الأمني والعسكري ويستهدف الخارجين على القانون من دون غيرهم، على أن يكون الحوار أولا هو المبدأ لأن القلم واللسان يصنعان ما تعجز عنه أحدث الأسلحة وأذكاها.

وهنا لابد أن لا نقلل من حجم الخطر الذي يهدد اليمن واليمنيين نتيجة لانتشار السلاح في أيدي من هب ودب ، كما قد يلاحظ المرء وهو يتجول في أنحاء العاصمة صنعاء وبقية مدن البلاد ، ناهيك عن الأرياف والمناطق النائية – أو التي حكم عليها أن تبقى نائية الى ما لانهاية .

كما يجب أن لا ننسى أن هناك مشاكل عديدة تواجة البلاد والعباد نتيجة لإنتشار السلاح ، بعضها ورثناها عن التحلف والجهل ، كإعتبار إقتناء وحمل السلاح مظهر من مظاهر الرجولة والشجاعة والقبيلة ، و كقضايا الثأر والقتل الخطأ خلال الأعراس والإحتفالات ، وبعضها نشأت خلال العقود .

إذا ما توفرت الإرادة الصادقة والنوايا المخلصة فسنتغلب على هذه الصعوبات وسننطلق لنواصل مسيرة البناء والتنمية في حدود إمكانياتنا المتاحة.

يتضمن الحوار الفكري لاقتلاع الجذور الفكرية للتطرف ، والثاني الأمني والعسكري ويستهدف الخارجين على القانون من دون غيرهم، على أن يكون الحوار أولا هو المبدأ لأن القلم واللسان يصنعان ما تعجز عنه أحدث الأسلحة وأذكاها

مؤتمر الحوار والنجاح المطلوب

عبدالسلام الحربي

■ بعد أن انتصر كل اليمنيين لخيارهم الديمقراطي في التغيير المشود والتداول السلمي للسلطة بالطرق السلمية التي تراعي مصلحة اليمن وفق أسس المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة من أجل تجنيب اليمن ويلات الحرب والدمار جراء الأزمة السياسية التي مرت بها بلادنا خلال العام الماضي والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار والخروج بالوطن إلى شاطئ البر والأمان الذي مثل أنموذجاً يمنياً فريداً يحتذى به أمام كل البلدان والشعوب المتطلعة إلى المزيد من ترسيخ قيم الدولة المدنية الحديثة المحققة لكل آمال وتطلعات أبنائها بفضل الحوار الذي انتقلت بلادنا من خلاله إلى النتائج المرجوة والهادفة التي تضمن الحفاظ على الوطن وأمنه واستقراره ووحدته المباركة وسلامة أراضيه انطلاقاً من حرص كل القوى الوطنية والأحزاب والتنظيمات السياسية في بلادنا أن الحوار هو الخيار الأوحد لحل كافة الخلافات والقضايا والمشاكل أيا كانت .

■ وإذا كانت بلادنا اليوم في ظل هذا الإنجاز العظيم والحدث التاريخي الأول الذي أرسى مداميكه الأولى كل اليمنين في الحادي والعشرين من فبراير الماضي عبر صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية الأخ المشير الركن عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية فإن العودة إلى الحوار بات يمثل المحطة الكبرى والخيار الشعبي العارم لكل أبناء الوطن لتحقيق التحول الأكبر والأشمل في الحياة اليمنية الجديدة والدولة المدنية الحديثة التي يتطلع إليها كل أبناء الوطن والدفع بكل الطاقات والإمكانيات باتجاه تحقيق الغايات المنشودة وفق آليات فاعلة تجعل من الحوار عملية تشخيصية دقيقة لكل أبعاد الصورة الكاملة للواقع اليمني الراهن برؤية فاحصة ومهنية تحدد كل المعالجات الناجعة لحل كافة الخلافات والمشاكل التي تعتري سير الحياة اليمنية الجديدة على أسس قوية وصحيحة وقادرة على التعامل الحضاري مع كافة التحديات الوطنية في المرحلة الراهنة.

■ ولأن النوايا المخلصة والصادقة تظل من أهم الضوابط والمرتكزات الأساسية لإنجاح التسوية السياسية التاريخية في اليمن المرتكزة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤).

■ إلا أن تضافر الجهود من كل القوى الوطنية والأحزاب والتنظيمات السياسية لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل مطلوب إلى جانب القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ المشير الركن عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء حكومة الوفاق الوطني الذي من خلاله ستتم مناقشة كل القضايا والملفات والإشكاليات بكل أنواعها وصورها بكل شفافية والخروج برؤية وطنية موحدة يتم من خلالها وضع الخطط والبرامج الكفيلة لكل تلك القضايا والبدء في رسم ملامح المستقبل الجديد والدولة المدنية الحديثة المرتكزة على العدالة والمساواة والحرية والحكم الرشيد والأمن و الاستقرار و ضمان إنجاز ما تبقى من بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة بكل إصرار وعزيمة وإيمان من أجل رسم المستقبل الآمن والمزدهر والمتطور لكل أبناء شعبنا اليمني العظيم.

النوايا المخلصة والصادقة تظل من أهم الضوابط والمرتكزات الأساسية لإنجاح التسوية السياسية التاريخية في اليمن المرتكزة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقرار مجلس الأمن الدولي

ببساطة أقول: أغثنا يا باسندوة !!

محمد صادق العديني

● .. ظهر الاربعاء الماضي ألتقت السيدة بشرى الجعوش الفتاة التي فجرت ثورة العدين في وجه الباشا والمتنفذين بعد مقتل والدها وأخوها على يد المتنفذ علي الجمالي الذي قام الباشا ونجله جبران عضو المجلس المحلي بالمحافظة بتهريبه إلى مكان مجهول . هذا ويقوم الباشا بتسخير نفوذه لتمييع القضية ويمارس الضغوط والترهيب بحق أسرة المجني عليهما بغرض منعها من مواصلة المطالبة بالاقتصاص من القاتل ومعاقبة من قام بتهريبه وحمايته ..

أقول ألتقت السيدة بشرى – وبرفقتها المواطن أمين علي قاسم الزهيري ، الذي تعرض أبنه لاعتداء همجي من قبل المدعو جبران ومرافقيه – ألتقيا بدولة الاستاذ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء وقدما له عرضا مفصلا عن ما تعيشه العدين من مظالم واعتداءات وانتهاكات وجرائم قتل وترهيب على ايدى عصابة الباشا وعياله المتنفذه ..

وكان صباح الثلاثاء ، تجمهر أمام مبنى مجلس الوزراء العشرات من ضحايا المتنفذ صادق الباشا المئات من أبناء العدين بمحافظة إب في وقفة أحتجاجية غاضبة كانت في مقدمة المحتجين السيدة بشرى الجعوش ، وبعد الهتافات المنددة بجرائم المتنفذين وتواطؤ مسئولي الاجهزة الرسمية في المديرية والمحافظة ، ارسل رئيس الوزراء من يأتيه بشكوى وتظلمات المتجمهرين، وبحسب موظف السكراتيه فان باسندوة أحالها على وزير الداخلية موجها اياه بسرعة ارسال لجنة الى العدين لإعادة بسط هيبة الدولة ..

وقال ضحايا الباشا في شكواهم الرسمية الموجهة إلى رئيس مجلس وزراء حكومة الوفاق الوطني ، تحت عنوان : « أغثنا يا باسندوه « لعلكم سمعتم بما تشهده مديرية العدين بمحافظة إب من أحداث مأساوية يقف وراءها المتنفذ صادق الباشا ونجله الاكثر إثما «جبران» وكليهما يواجهان منذ عدة أسابيع أنتفاضة ثورية سلمية منا نحن مواطني العدين – حيث نواصل منذ عدة أشهر أعتصاماتنا السلمية في ساحة «نصرة المظلوم » أحتجاجا ضد سلسلة من الانتهاكات الصارخة لحقوق وكرامة الانسان،فضلا عن جرائم السلب والنهب والاختطافات والتقطعات وزعزعة أمن وسلامة العدين واهلها .. وجميعها مأسي بدأت وضلت تتواصل منذ أبتليت منطقتنا الخضراء بالمتنفذ الباشا الذي ظل مع السنوات يتكاثر ويتناسل ويمتد ويتمدد متوسعا بشكل مقرف عزز سطوته ضعف همة المسئولين ومنظومة حكم الفساد .. فأصبح الباشا عضوا في المجلس الاستشاري ، وتوزع «عياله» وعيال أخوانه وأولاد «عمومته» على بقية الهيئات والمرافق الحكومية : واحد في مجلس النواب ممثلا للدائرة وآخر في المجلس المحلي للمحافظة وهناك من هم مسئولين عن مجلس محلي المديرية والخدمة المدنية والمراكز التعليمية ، والوحدات الحسابية والضمان الاجتماعي والصحة ، والكهرباء وا وا وا و وحيث وليت وجهك وجدت الباشا و«العيال» مسئولين و مشايخ وأصحاب قرار ومصدر بؤس وجور ومآسي وفي الاماكن التي لا يوجد فيها باشا لن تجد سوى مسئول تابع أو غلام خانع «..

وأوضحت الشكوى « أن هناك : عشرات من الضحايا : قتلى .. مختطفين إلى سجون ومعتقلات الباشا الخاصة .. معتدى علينا وعلى منازلنا وممتلكاتنا .. ملاحقون ومهجرون من قرانا ومدينتنا .. وهناك ملف متخم بالتوجيهات والأوامر والإحالات والتقارير من وزراء الداخلية ،وحقوق الانسان ، والنائب العام .. لكنها جميعها لم تستطع أن تمنح الضحايا ولو قليل من الانصاف .. جميعها تصل إلى أدراج مكاتب القيادات الامنية بالمديرية والمحافظة .. فيزداد الباشا وعصابته جرما وجرأة وتجبرا .. ومعها تتعاظم الحسرة في قلوب الضحايا والمجني عليهم الذين تتزايد أعدادهم يوما بعد أخر .. فتتوسع رقعة الجور والقهر « ..

مشيرة إلى أن العدين أرضا وإنسانا ليست في نظر المسئولين سوى إقطاعية خاصة وضيعة مملوكة للباشا الذي أدمن وعياله وعصاباتهم الظلم وجرائم يهتز لهولها جبين الانسانية وضميرها .. فهل من مغيث ؟

ونوه مواطنو العدين في شكواهم المرفوعة لرئيس الوزراء ، قائلين :« لن نطيل عليكم الشكوى ،فقهرنا أكبر من أن تعبر عنه شكوى أستغاثة .. لكننا نرفق لدولتكم نسخة من :

– تقرير بعثة الصحفيين والحقوقيين لتقصي الحقائق ، الصادر بتأريخ / ٢٥ : مارس٢٠١٢ / م.

– تقرير لجنة وزارة حقوق الانسان ، الصادر بتأريخ / ٤ : ابريل٢٠١٢ / م .

وفيهما ستجدون قليل من كثير ، وغيض من فيض مصادرة الدولة وإحلال هيبة العصابة ،وسطر مختصر من سجل حافل بالجرائم الجنائية والإنسانية ، ومثخن بالمواجع والأس « ..

وتساءل ضحايا غياب الدولة في رسالتهم، بالقول : « فإن كنتم يا دولة رئيس الوزراء تعتبروننا من مواطني هذا اليمن الغال علينا وإن جار أو ظلم .. فألحقونا رسميا وعمليا بهذه الدولة ، وتحملوا مسئوليتكم الوطنية والإنسانية تجاهنا «..

وأختتم مواطني مديرية العدين مظلمتهم قائلين : « أغيثونا من ظلم وفساد وجرائم وسجون المتنفذ صادق الباشا وعياله وعصاباتهم وتواطؤ مدير عام المديرية (القابع في منصبه منذ قرابة ٢٠عاما ،)ومسئولي أجهزتها الامنية وقيادة أمن المحافظة .. نناشدكم الله ونستنهض ضميركم سرعة تدخلكم العادل أحقاقا للحق ودرءا لحرب وأقتتال قد نجد أنفسنا وبدافع اليأس ، ونحن نكتوي بجلد الفاجر وعجز الدولة ، نقول قد نجد أنفسنا مكرهين ،مجبرين ،على حمل السلاح للاقتصاص من ظالم معزز بالنفوذ والسطوة يمارس في حقنا كل يوم القتل والاختطاف والترهيب والاعتداء ، ويورثنا لعياله وعصاباتهم جيلا بعد آخر .. أغثنا يا باسندوه .. والسلام « ..

● الرئيس التنفيذي لمركز التأهيل وحماية الحريات الصحافيةCTPJF

ونوه مواطنو العدين في شكواهم المرفوعة لرئيس الوزراء ، قائلين :« لن نطيل عليكم الشكوى ، فقهرنا أكبر من أن تعبر عنه شكوى أستغاثة ..

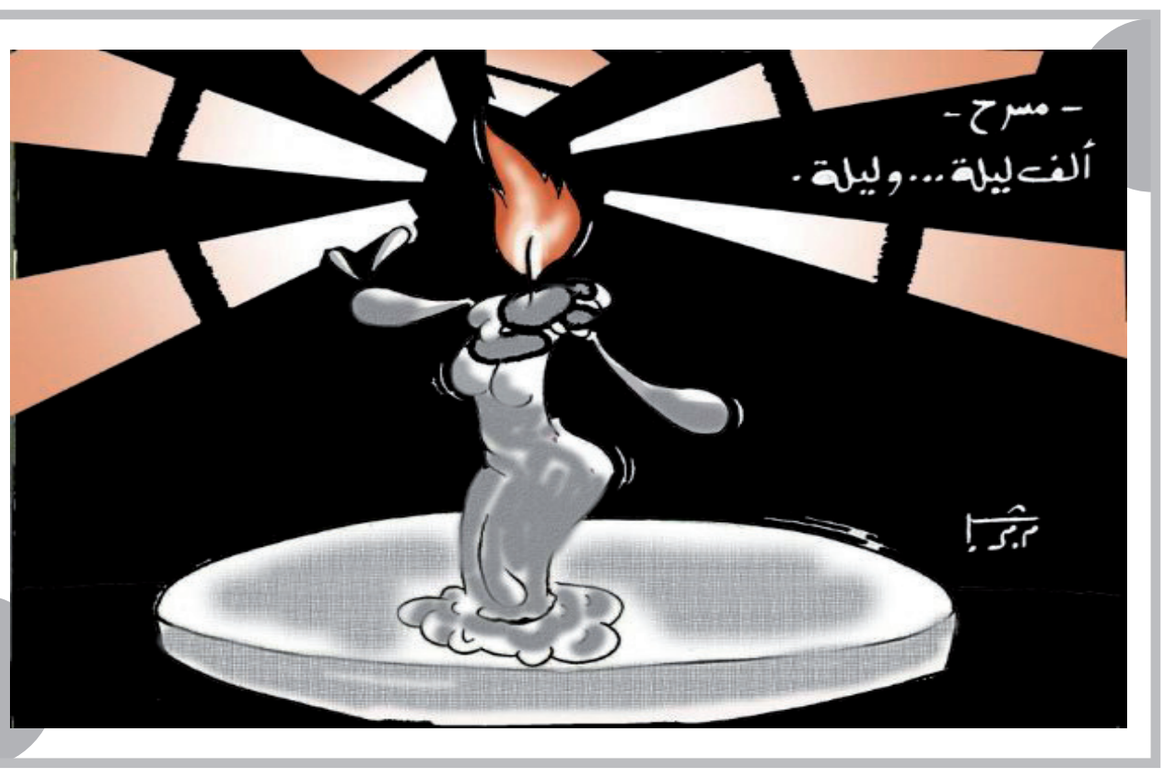

الثورة كبيرة

.. لا أدري لماذا أصبح التضامن مع فلان وفلتان عرفاً سائداً في زمن الثورة ،وهو ما كنا نفتقده في عهد النظام البائد ،على الرغم من اتفاق الجميع أن الاعتداءات وحملات التشهير وغيرها من أساليب القمع كانت هي الوسيلة الناجعة للنظام البائد للتعامل مع خصومه.

ما يؤسف أننا صنعنا أكثر من صنم جديد ،وما يؤسف أكثر أنه خلق من رحم الثورة ـ أو هكذا يقال ـ مع أن معظم هذه الأسماء قد لا تمت بصلة بالعمل الثوري أو حتى بثقافة الثورة.

معظم هؤلاء الأصنام المشروخة هي من تلك الفئة التي نستعير لها مصطلح «النخبة المثقفة» حين نتحدث عنها ،لكننا اليوم نكتشف أن كل من يسخر نفسه للدفاع عن فلان أو علان هو بالأصل يعاني من خواء فكري ،لا لشيءٍ إلا لأنه يسخّر نفسه للقيام بدور الكومبارس وعمله الوحيد هو التصفيق .

الثورة كبيرة ولا يضرها كلام فلان أو علان من الناس ،وعلينا أن ندرك أن الثورة تحمي ولا تحمى وهي بذلك غنية عن الدفاع عنها في وجوه الأشخاص .. خاصة الأشخاص المتثاقفين ..

فخر العزب

تأهب !

.. الجماعة مصممين عل
الجماعة مركزين على الاع
واذا لم تحدث سيطرة كامل
السابق.
هناك كشوفات جاهزة تض
راقبوا من الآن عدد مدر
الصحف الرسمية ومدراء الا
لن يتوقف هذا المخطط لا د
بالمناسبة الآلية المزمنة
تاتي حكومة منتخبة تتحمل

محمد المقالح